البنك المركزي المصري

بيان صحفي

الأول من نوفمبر ٢٠٠٧

قرر البنك المركزي المصري الإبقاء علي أسعار الفائدة لليلة واحدة لديه دون تغيير.

قرر أعضاء لجنة السياسة النقدية، في مشاوراتهم أثناء اجتماع اللجنة بتاريخ أول نوفمبر ٢٠٠٧، الإبقاء علي أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي دون تغيير عند ٨,٧٥% للإيداع و ١٠,٧٥% للإقراض.

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المعتمدة علي أوزان مسح الدخل والإنفاق للقطاع العائلي عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، إلي ارتفاع المعدل السنوي للتضخم وفقا لأسعار المستهلكين في سبتمبر ٢٠٠٧ إلي ٨,٨% مقارنة بـ ٨,٤٥% في أغسطس. وقد جاءت الزيادة خلال شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٧ مدفوعة أساسا بارتفاع أسعار الطعام المحلية التي تأثرت بتصاعد الأسعار العالمية، وبصفة خاصة القمح والذرة وزيت الطعام، حيث ارتفع معدل التضخم السنوي للسلع الغذائية من ١٢,٨% في أغسطس ٢٠٠٧ ليصل إلي ١٣,٣% في سبتمبر.

وتجدر الإشارة إلي أن آثار الصدمات التضخمية التي شهدتها أسعار السلع الغذائية والتي بدأت في الانتقال إلي السلع غير الغذائية، وكذا ارتفاع معدلات النمو الإقتصادى في قطاعي التشييد والبناء والصناعات التحويلية قد أدي إلي زيادة الضغوط التضخمية، وهو ما يعطي علي المدى المتوسط مجالا لتصاعد معدل التضخم إلي مستوى يفوق الحدود المقبولة لدي البنك المركزي.

هذا وسوف تواصل اللجنة مراقبة التطورات الاقتصادية وبصفة خاصة العوامل الأساسية للتضخم والتطورات في الأسواق المالية الدولية، و لن تتردد اللجنة في تعديل أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي للتأكيد علي استقرار الأسعار في المدى المتوسط.

للاتصال: الدكتورة/ رانيا عبد المنعم المشاط

وكيل المحافظ المساعد
السياسة النقدية
البنك المركزي المصري
ت: ٢٣٩١١٨٣٩
البريد الإليكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg>